اما عن القضية الفلسطينية، وعن المسألة التي باتت هاجس السياسيين والمواطنين في كل من الساحتين اللبنانية والفلسطينية، وهي مسألة التوطين، فقد ورد في البيان الوزاري بشأنهما: «وسوف تعمل الحكومة، أيضاً، بالتعاون مع الاشقاء العرب، على مواجهة التعنّت الاسرائيلي في معارضة تنفيذ قرارات الامم المتحدة والاقرار بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وان الحكومة لا تحتاج الى ان تعلن للمناسبة وبعد أن أصبح ذلك جزءاً من دستور لبنان، انها لا تقبل أي نوع من أنواع التوطين على الأرض اللبنانية»(٤).

ان أهمية التعديلات الدستورية والبيانات السياسية كاعلان العروبة هوية للبنان، أو الغاء الطائفية السياسية هدفاً للمستقبل، أو غيرهما، ليست في مجرد النصوص بحد ذاتها، بل ان نصوصاً كهذه، هي من نوع نصوص النهايات لا البدايات ـ إنْ جاز التعبير ـ فحتى توصل الفرقاء، جلّهم أو معظمهم، الى الاتفاق من حولها واقرارها، كانت هناك سلسلة من «الحروب» الأهلية التي قيل الكثير من المتناقضات في دوافعها، انما يصعب عدم الاتفاق على ان الخلاف حول تحديد الهوية الوطنية، مثلاً، لم يكن من أبرز الدوافع، أو ان الخلاف حول الموقف من اسرائيل وما استتبع ذلك من الخلاف حول الوجود الفلسطيني المسلّح، مثلاً، لم يكن، أيضاً، من أهم الدوافع.

ان الاهمية الكبرى ليست في النتائج بحد ذاتها، كالتوصل الى «ايديولوجية قومية» واحدة، أو كما يمكن القول، ببساطة، التوصل الى الاجماع على عروبة لبنان؛ إذ ان هذه النتائج جاءت وفقاً لقناعات تولّدت لدى كل فريق ما، في مرحلة ما، عن تجارب متواصلة، فكانت نابعة عن اختيار حر.

اما الجانب الفلسطيني، فهويته العربية ما كانت في أي يوم من الايام مثار خلاف، فضلاً عن أنها كانت تسبق هويته الفلسطينية. والادلة التاريخية وفيرة على المشاركة العربية المتواصلة مع أبناء فلسطين في النضال الموحّد منذ عقد العشرينات. كما ان ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية الذي صدر في العام ١٩٦٤، وهو بمثابة الدستور، تميّز في كونه من أبرز الدساتير العربية عروبة؛ اذ ورد فيه تعبير «نحن الشعب العربي الفلسطيني» مرات عدّة، كما تردّدت الدعوة الى الوحدة العربية في عدد من مواده. ونكتفي بالمادة الاولى منه التي جاء فيها: «فلسطين وطن عربي تجمعه روابط القومية العربية بسائر الاقطار العربية التي تؤلف معها الوطن العربي الكبير».

من هذه المنطلقات، تشكّل «العروبة» أرضية صلبة لبناء علاقات مستقبلية أخوية بين الشعبين، اللبناني والفلسطيني، كأي شعبين عربيين شقيقين.

وعلى صعيد المعتقدات والتوجهات السياسية، أيضاً، فالفريقان اللبناني والفلسطيني، اليوم، يقفان الموقف عينه ازاء اسرائيل؛ فهي دولة معتدية محتلة؛ واما إزالة الاحتلال، إنْ في الجنوب اللبناني أو في فلسطين المحتلة، فواجب وطني. وما عاد هناك من خلاف، أيضاً، بين الفريقين في أولوية الوسائل المتبعة لاسترداد الاراضي المحتلة، فهي الوسائل السلمية والدبلوماسية أولاً، وإذا اقتضى الامر، فلا بديل عن المقاومة. وهذه السياسة التي عبّر عنها أعلاه، بوضوح، قائد الجيش اللبناني، يقابلها في الساحة الفلسطينية سياسة العصيان المدني في الارض المحتلة، والسير في مفاوضات السلام مع الاحتفاظ بالحق المشروع في المقاومة، إنْ فشلت المحاولات السلمية.

وعلى النقيض من أوهام الكثيرين بالنسبة الى مسألة التوطين، فالجانب الفلسطيني لا يقل تصميماً عن رفضه للتوطين من الجانب اللبناني، ووقوفه ضد مشاريع التوطين المتعدّدة منذ